مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

التحالفات العراقية في انتخابات 2025 التركيبات الحزبية وفرص الفوز

د. رشا العزاوي

باحث اول

مركز الخليج للأبحاث

تشير بدايات التحالفات السياسية المبكرة في العراق إلى وجود توجهات مدروسة لإعادة تشكيل التوازنات السياسية في البرلمان القادم، حيث بدأت القوى السياسية التقليدية والناشئة تحركاتها بتحالفات ميدانية واستراتيجية تعكس سعيها الواضح لتعزيز مواقعها وتوسيع نفوذها داخل السلطة التشريعية والتنفيذية، هذه التحالفات ليست عشوائية أو ظرفية، بل تعبّر عن قراءة دقيقة للواقع السياسي المتغير واستعداد مبكر لمعادلة انتخابية يُتوقع أن تكون شديدة التنافس، خاصة في ظل تصاعد الرهانات على نتائج انتخابات ٢٠٢٥.

أن ملامح هذه التحالفات تعكس بوضوح رغبة القوى الفاعلة في التأثير المباشر على مخرجات السلطة التشريعية والتنفيذية، إذ تسعى من خلالها إلى فرض رؤاها السياسية وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية عبر أطر جماعية أكثر فاعلية، مستفيدة من التجارب السابقة في تشكيل الحكومات، وما رافقها من تفاهمات أو صراعات حزبية. كما أن هذه التحالفات تمثل رد فعل مباشر على الصراعات السابقة بين الكتل البرلمانية، وسعي كل طرف لتقليص نفوذ الآخر أو إقصائه جزئياً عن مراكز القرار ، مع إدراك جماعي لدى القوى السياسية بأن انتخابات ٢٠٢٥م، لن تكون ساحة لتغييرات جذرية في بنية النظام السياسي القائم، بل ستكون لحظة "إعادة تحديد أوزان" داخل النظام نفسه، أي إعادة توزيع النفوذ داخل الأطر القائمة دون المساس بجوهر الهيكل الحاكم، فالمعركة الحقيقية تدور حول من يمتلك زمام المبادرة في تشكيل الكتلة الأكبر، ومن يستطيع أن يفرض شروطه داخل البرلمان المقبل، لا حول إسقاط النظام أو إعادة تأسيسه، لذلك تسعى التحالفات المعلنة إلى التموضع بأفضل شكل ممكن في الخريطة الانتخابية، مستثمرةً في القواعد الجماهيرية والامتدادات المناطقية، وحتى في الخطاب السياسي والإعلامي، بما يعزز من فرصها في الفوز ، وفي هذا السياق، يُعد الحصول على أكبر عدد من المقاعد الهدف المفصلي والأكثر حسمًا الذي تلتقي حوله مختلف التحالفات ، فعدد المقاعد ليس مجرد رقم انتخابي، بل هو مفتاح التفاوض ومصدر القوة في معادلة التشكيل الحكومي.

لمحة عن النظام الانتخابي العراقي:

أقر مجلس النواب العراقي في ٢٧ مارس ٢٠٢٣م، التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨م، وهو تعديل أعاد العمل بنظام "سانت ليغو المعدّل" بمعامل قسمة ١,٧، بعد أن تم التخلي عنه سابقاً عقب احتجاجات تشرين ٢٠١٩ م، هذا التعديل جاء بمبادرة مباشرة من الكتل السياسية الكبرى، مثل "الإطار التنسيقي"، بهدف إعادة هندسة التوازنات الانتخابية بما يعزز من نفوذها، ويُضعف فرص الأحزاب الناشئة والمستقلين، خاصة أولئك المنبثقين من الحراك الشعبي ، وتُشير القراءة السياسية لهذا التعديل

إلى أنه أداة لإعادة تموضع القوى التقليدية داخل البنية البرلمانية والتنفيذية، على حساب مشروع التغيير الذي طالبت به احتجاجات ٢٠١٩م، فبينما منح النظام السابق، القائم على الدوائر المتعددة، هامشاً حقيقياً للتمثيل الفردي، فإن النظام المعدّل يعيد تمركز السلطة الانتخابية بيد القوائم الكبرى، من خلال آلية توزيع مقاعد تُفرغ مبدأ "المرشح الفردي" من مضمونه الواقعي.

وتعزز هذه المعطيات من المخاوف المتعلقة بمستقبل التعددية السياسية في العراق. إذ إن القانون بصيغته الجديدة لا يخدم إلا الأحزاب التي تمتلك قواعد تنظيمية وإمكانات مالية وإعلامية كبيرة، ويُقصي بشكل غير مباشر المستقلين والحركات الاحتجاجية التي تمثل شريحة كبيرة من الشعب. هذا ما يُثير قلقًا متزايدًا من أن الانتخابات القادمة لن تكون ساحة تنافس حقيقي بقدر ما ستكون إعادة تدوير للنخب الحاكمة، وسط تشكيك متنامٍ في جدوى المشاركة الشعبية، وفي هذا السياق، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن بعض الأرقام الرسمية التي تعكس واقع البيئة السياسية والتنظيمية للانتخابات المقبلة: فقد بلغ عدد الأحزاب المسجلة رسميًا ٣٤٣ حزبًا، فيما يوجد ٦٠ حزبًا آخر قيد التأسيس. ومن بين هذه الكيانات، أعلنت ١١٨ حزبًا عن رغبتها بالمشاركة في الانتخابات، بينما تم تسجيل ٦٦ تحالفًا انتخابيًا جديدًا، منها ٢٤ تحالفًا فقط أكدت مشاركتها رسميًا في انتخابات ٢٠٢٥م. تعكس هذه الأرقام حجم التشظي السياسي من جهة، ومحاولة إعادة تجميع القوى تحت أطر تحالفية من جهة أخرى، في ظل قانون انتخابي يُفضل الكتل الكبيرة على حساب التمثيل الفردي والمستقل.

أما على مستوى التنظيم الفني للعملية الانتخابية، فقد تم تقسيم العراق إلى ٨٣ دائرة انتخابية متعددة الأعضاء، موزعة على المحافظات بحسب الكثافة السكانية. ويتراوح عدد الدوائر من محافظة إلى أخرى، فالمثنى تضم دائرة واحدة، في حين تم تقسيم بغداد إلى ١٢ دائرة. ويمنح القانون لكل دائرة عددًا يتراوح بين ٣ إلى ٥ مقاعد، وهو ما اعتُبر – في ظاهره – خطوة لتعزيز التمثيل المحلي، لكنه فعليًا لم يغيّر من هيمنة القوائم الكبرى، بسبب اعتماد نظام "سانت ليغو المعدّل"، كذلك تم اعتماد آلية عد وفرز إلكترونية لضمان نزاهة وسرعة العملية الانتخابية. إذ يصوت الناخب عبر جهاز إلكتروني يقرأ ورقة الاقتراع ويخزن النتائج، ويتم إرسالها إلى مركز المفوضية الوطني بعد إغلاق الصناديق. يُجرى بعد ذلك عدّ يدوي جزئي عشوائي في ٥٪ إلى ١٠٪ من المحطات، وإذا ثبت التطابق مع النتائج الإلكترونية تُعتمد النتيجة مباشرة. وهذه الآلية، رغم أنها تعزز من سرعة إعلان النتائج وتقلل من احتمالات التزوير اليدوي، لا تكفي وحدها لضمان النزاهة السياسية ما لم يُصحَب ذلك بإصلاح مؤسسي حقيقي داخل المفوضية والبيئة الانتخابية ككل؛ بناءً على كل ما تقدم، فإن الإطار القانوني والتنظيمي لانتخابات ٢٠٢٥ يطرح تساؤلات حادة حول مصير الديمقراطية في العراق، ومدى قدرة النظام الانتخابي على تمثيل الإرادة الشعبية الحقيقية، في ظل هيمنة القوى التقليدية، وغياب قوى التغيير، وانقسام الشارع بين الاستسلام للإحباط أو القطيعة مع المسار الانتخابي نفسه.

ان تجربة الانتخابات النيابية العراقية لعام ٢٠٢١م، واحدة من أكثر المحطات السياسية حساسية وإثارة للجدل منذ عام ٢٠٠٣م، ليس فقط بسبب السياق السياسي المتوتر الذي جرت فيه، وإنما بسبب النتائج التي أفرزتها ونسبة المشاركة المتدنية التي شكلت مؤشراً خطيراً على تآكل ثقة الجمهور بالعملية الديمقراطية برمتها. فقد بلغت نسبة المشاركة الرسمية في الانتخابات التي أجريت في ١٠ أكتوبر ٢٠٢١ م، حوالي ٤١٪ فقط من إجمالي عدد الناخبين المسجلين، والبالغ أكثر من ٢٥ مليون ناخب، أي ما يعادل نحو ٩,٦ ملايين ناخب أدلوا بأصواتهم فعلياً، وهي من أدنى النسب المسجلة منذ الانتخابات الأولى في ٢٠٠٥م، هذا الانخفاض الحاد عبّر عن أزمة ثقة متفاقمة في الطبقة السياسية، وعزوفاً عن الانخراط في العملية الانتخابية التي يُنظر إليها بشكل متزايد على أنها غير قادرة على إحداث تغيير حقيقي في بنية النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية والحزبية.

أن أهم منعطف في نتائج انتخابات ٢٠٢١ م، تمثل في آثار الانسحاب المفاجئ للتيار الصدري من البرلمان في يونيو ٢٠٢٢م، بعد فشل محاولته تشكيل حكومة أغلبية وطنية من خلال ما يعرف بالتحالف الثلاثي الذي ضم تحالف تقدم والحزب الديمقراطي، واصطدامه بما عُرف بـ"الثلث المعطِّل" الذي شكله الإطار التنسيقي، هذا الانسحاب، الذي تم فيه استبدال النواب الـ٧٣ بمرشحين خاسرين غالبيتهم من الإطار التنسيقي، غيّر موازين القوى داخل البرلمان بشكل جذري لصالح القوى الموالية لإيران، ولهذا يمكن القول إن انتخابات ٢٠٢١م، كانت مفترق طرق خطيرًا، حيث لم تفضِ إلى تجديد فعلي في بنية السلطة، بل عمّقت الانقسام السياسي، ورسخت منطق الاستقطاب الحاد، وأكدت على أن أي عملية انتخابية لاحقة، مثل انتخابات ٢٠٢٥م، ستبقى رهينةً لإرادة التحالفات الكبرى وشروط اللعبة الطائفية ما لم تُرفق بإصلاحات سياسية شاملة تضمن نزاهة التمثيل وتوسيع قاعدة المشاركة.

> **أهم منعطف في نتائج انتخابات ٢٠٢١ م، تمثل في آثار الانسحاب المفاجئ للتيار الصدري من البرلمان في يونيو ٢٠٢٢م، بعد فشل محاولته تشكيل حكومة أغلبية وطنية من خلال ما يعرف بالتحالف الثلاثي الذي ضم تحالف تقدم والحزب الديمقراطي، واصطدامه بما عُرف بـ"الثلث المعطِّل" الذي شكله الإطار التنسيقي**

ملامح التحالفات السياسية لانتخابات العام ٢٠٢٥ :

أ. التحالفات الشيعية الابرز

- تحالف "ائتلاف الإعمار والتنمية" بقيادة السوداني

تشكل تحالف "ائتلاف الإعمار والتنمية" بقيادة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني قبيل انتخابات ٢٠٢٥م، ويعكس هذا التحالف محاولة لإعادة هندسة التوازنات داخل البيت الشيعي من جهة، وفرض معادلة جديدة في التنافس على زعامة المرحلة المقبلة من جهة أخرى ، ضم التحالف سبعة كيانات سياسية إلى جانب شخصيات سياسية واقتصادية مثل فالح الفياض (رئيس هيئة الحشد الشعبي ورئيس حركة عطاء) وإياد

علاوي (رئيس الوزراء الأسبق)، بالإضافة إلى شخصيات مستقلة وعشائرية، يبدو في مظهره العلني أنه تحالف ذو طابع تنموي اقتصادي، يرفع شعارات مرتبطة بالإعمار والإصلاح الاقتصادي، في استثمار مباشر لموقع السوداني على رأس السلطة التنفيذية، غير أن القراءة السياسية المتأنية تكشف أن الأهداف الفعلية لهذا التحالف تتجاوز الجانب التنموي؛ إذ يسعى السوداني من خلاله إلى ترسيخ موقعه كقطب قيادي داخل الإطار الشيعي، وفرض نفسه لاعبًا في معادلة ما بعد الانتخابات ، كذلك فان بناء هذا التحالف يُعد محاولة استباقية لتأمين كتلة نيابية وازنة تمكّنه من البقاء في سدة الحكم لولاية ثانية، خصوصاً وأن السوداني يدرك حجم التعقيدات التي تحكم توازنات القوى داخل الإطار التنسيقي، والانقسامات المستترة بين مكوناته

في هذا السياق، يبرز التحدي الأكبر الذي يواجه تحالف السوداني، والمتمثل في غياب دعم أطراف محورية داخل الإطار التنسيقي، وعلى رأسها ائتلاف دولة القانون بقيادة نوري المالكي، هذا الغياب لا يُعد مجرد تمايز سياسي عابر، بل هو مؤشر على تصدعات عميقة داخل الإطار، واحتمال تصاعد التنافس الداخلي بين مراكز النفوذ الشيعية على من يتزعم "الكتلة الأكبر" التي تُناط بها مهمة تشكيل الحكومة ، فالسوداني، رغم أدائه الحكومي المتوازن الى حد ما ، لا يملك بعد الشرعية السياسية الكاملة للهيمنة داخل الطيف الشيعي، ويواجه مقاومة صامتة من زعامات تقليدية ترى في صعوده تهديدًا لتوازنات النفوذ المتراكمة منذ سنوات.

من هذا المنطلق، فإن "ائتلاف الإعمار والتنمية" لا يمثل مجرد تحالف انتخابي جديد، بل هو محاولة لإعادة تعريف القيادة الشيعية في مرحلة ما بعد التيار الصدري، عبر خلق مركز ثقل بديل يزاوج بين أدوات الدولة وروافد التأثير السياسي والاجتماعي، لكن نجاح هذا المشروع مرهون بقدرته على اجتذاب الناخب الشيعي غير المؤطر حزبيًا، واستثماره لرصيد الحكومة الحالي، ومدى تمكنه من اختراق الاصطفافات التقليدية التي تحكم المشهد الشيعي.

– تحالف دولة القانون

يُعد أحد التحالفات الأبرز على المستوى الشيعي ، لما يمتلكه من قاعدة جماهيرية تقليدية في الجنوب والوسط يرأسه نوري المالكي رئيس الوزراء الأسبق ويعتمد التحالف على رمزية شخصية المالكي، الذي يظل يمتلك نفوذا إداريا واسع في مؤسسات الدولة ، ويضم التحالف أحد عشر حزبًا، من أبرزها حزب الدعوة الإسلامية، الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، وحركة البشائر الشبابية ، ويتبع المالكي استراتيجية التفكيك لبسط النفوذ الميداني من خلال تشكيل قوائم جانبية في محافظات متعددة، مثل تحالف "الحدباء الوطني" في الموصل، و"ديالى أولًا"، و"تحالف صلاح الدين" (الذي يضم تيار الحكمة)، إلى جانب تحالفات مع فصائل مسلحة مثل كتلة "منتصرون" ، هذا النهج التفكيكي يوسّع نفوذ المالكي لكنه يكشف غياب زخم سياسي موحد أو رؤية إصلاحية جاذبة ، و يحمل التحالف طابعًا طائفيًا سياسيًا تقليديًا، ويهدف إلى الهيمنة البرلمانية عبر تشظية الخصوم وضمان تمثيل واسع النطاق ، كذلك يقف هذا التحالف ضد تحالف السوداني ويعمل على اقصاءه من تسنم رئاسة الحكومة من جديد كما يعمل على اعادة طرح المالكي كمرشح لرئاسة الوزراء، وعلى الأرجح ستكون لهذا التحالف حظوظ ومقاعد وتأثير في اختيار المعادلة السياسية القادمة .

تحالف قوى الدولة الوطنية

يرأسه عمار الحكيم، ويضم سبعة أحزاب، أبرزها تيار الحكمة الوطني، وتحالف النصر الذي يقوده حيدر العبادي رئيس الوزراء الأسبق، يقدم هذا التحالف خطابًا سياسيًا معتدلًا ويحاول تجاوز الانقسامات الطائفية، لكنه عمليًا يتموضع داخل المكون الشيعي كناخبين ومناطق جغرافية، ويُعد تحالفًا سياسيًا مدنيًا – إصلاحيًا في بنيته، لكنه ضعيف من حيث الحضور الانتخابي مقارنة بالتحالفات المسلحة أو العشائرية ، وهذا التحالف يعتمد على رمزية عمار الحكيم كونه من عائلة دينية ذات تأثير طائفي ، اما فرص نجاحه مرتبطة بقدرته على تقديم مرشحين مقبولين جماهيريًا، وبخطاب مختلف يتجاوز أزمات الماضي التي مر بها ، او قدرته على النأي بنفسه عن إخفاقات حكومة السوداني التي ايدها الحكيم بشكل مطلق .

– قائمة بدر

يرأسها هادي العامري وهو من قيادات الإطار التنسيقي الشيعي، ويمثل التحالف السياسي هذا امتدادًا مباشرًا لمنظمة بدر، أحد أقدم المليشيات المتحالفة مع إيران تحتفظ بدر بقاعدتها الجماهيرية في محافظات مثل ديالى، البصرة، وواسط، وتمثل ذراعًا عسكريًا – سياسيًا قويًا داخل الإطار وكذلك في حكومة السوداني ، وتمثل القائمة تحالف طائفي – أمني – تقليدي، ومرشحة للفوز بعدد من المقاعد بفضل التنظيم والانضباط والموارد، لكنها تواجه تحديًا في تحسين صورتها العامة لدى الجمهور الذي يُطالب بإصلاحات مدنية، وكذلك اندمجت بعض المليشيات ضمن القوائم الانتخابية لبدر من دون الإعلان عن التحالف بشكل مباشر لما فيه من محاذير داخلية تتمثل بتصاعد الغضب ضد المليشيات وخارجيا والذي يتمثل بالقلق من عقوبات متوقعة ممكن ان تطال هذه المليشيات مما يضعف فرصهم في الحصول على مواقع تنفيذية في الحكومة القادمة

– قائمة الصادقون

تخوض مليشيا عصائب اهل الحق الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢٥م ، بشكل منفرد وبنفس الاسم الذي شاركت به منذ انتخابات ٢٠٢١ م، وهو قائمة صادقون التي يقودها قيس الخزعلي (قائد مليشيا عصائب اهل الحق)، وتحاول القائمة إعادة التموضع وخرق الطوق الطائفي عبر عقد تحالفات مع عشائر في تكريت، وتقديم مرشحين من البيئة السنية مثل الدكتورة أوان كاظم عزيز التكريتي ، الا ان ذلك لا يعد ايماناً منها بإنهاء الخطوط الطائفية بقدر ما يحمل تكتيك وقتي هدفه صورة بعيدة عن طائفيتها، ولكنها لا تضمن القبول الميداني، خاصة في بيئات لا تزال متوجسة من الفصائل المسلحة ، ان صادقون هو تحالف طائفي في الجوهر، تكتيكي في الشكل، وفرص نجاحه مرهونة بمستوى الاختراق الذي يحققه خارج البيئة الشيعية التقليدية، والتحالف سوف يعمل على توظيف ما حصل عليه من حكومة محمد شياع السوداني من تمكين في مؤسسات الدولة في الكسب الانتخابي ، ويعتمد

ايضاً على تفاهمات قد لا تكون منظوره مع السوداني لتوزيع المناطق الانتخابية في عدد من المحافظات العراقية .

– تحالف أبشر يا عراق

يرأسه همام حمودي (النائب الاول السابق لرئيس البرلمان العراقي) ، ويضم سبعة أحزاب، من أبرزها المجلس الأعلى الإسلامي الذي يرأسه حمودي ، وحزب اقتدار وطن برئاسة عبد الحسين عبطان، وتجمع العراق الجديد، وتجمع الأسس الوطني بالإضافة الى وجود عدد من مرشحي المليشيات داخل هذا التحالف دون الإعلان الرسمي عن الجهات التابعين لها ؛ ويعد هذا التحالف امتدادًا للخط الإسلامي التقليدي القريب من ولاية الفقيه في إيران، ويحاول التحالف الاستفادة من إرث المجلس الأعلى وتاريخه بمعارضة النظام السابق، طبيعة التحالف طائفية دينية معتدلة، إلا أنه يفتقر إلى الحضور الشعبي المقارن بتيارات أكثر حيوية مثل التيار الصدري أو بعض فصائل الحشد ، اما فرصه بالنجاح قائمة في محافظات ذات امتداد تاريخي للمجلس، لكنها ليست مرشحة لتحقيق اختراق نوعي في المشهد الشيعي المعقد ، كما يراهن هذا التحالف على امكانية تقديم مرشح تسوية لمنصب رئيس الوزراء والمتمثل بالوزير الأسبق للرياضة ومحافظ النجف الاسبق عبد الحسين عبطان .

– تحالف ائتلاف الأساس العراقي

يرأسه محسن علي أكبر المندلاوي (النائب الاول لرئيس البرلمان)، ويضم ثمانية أحزاب أبرزها: تجمع الوتد العراقي، المؤتمر الوطني العراقي، وحركة العراق الوطنية، ويمثل التحالف محاولة للتموضع ضمن البيت السياسي الشيعي وتقديم نهج جديد من خلال شخصيات شابة ومبادرات جديدة، لكنه يعاني من هشاشة تنظيمية ونقص في الخبرة السياسية.

ويميل التحالف إلى استقطاب المستقلين وشرائح من الحراك الشعبي، ما يجعله ظاهريا أقرب إلى مشروع تجديدي ضمن الإطار، لكنه يفتقد القوة المؤسسية للمنافسة الجادة ، ويمكن اعتباره تحالفًا تكتيكيًا – شبابيًا – متردد الهوية، وفرصه معلقة بقدرته على التماسك الداخلي وبناء قاعدة واقعية، لا ورقية ، كذلك فهو غير قادر على إقناع النخب العراقية بان هذا التحالف بعيد عن ايران، وهذا ما ظهر في انتخابات مجالس المحافظات والتي لم يحقق فيها التحالف الا مقعدين في ١٠ محافظات عراقية ، وهذا الامر قد يتكرر في الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٢٥

– تحالف تصميم

يقوده النائب عامر الفايز، ويضم كل من حزب استمرار برئاسة اسعد العيداني محافظ البصرة الحالي والذي يعتمد على قاعدة عشائرية ورجال أعمال ، والفايز رئيس حزب تجمع العدالة والوحدة، ويعمل في محافظة البصرة ، ويطرح شعار "الاعتدال الوطني" ، ويركز على شخصيات محلية ولا يحمل أيديولوجيا واضحة، ما يجعله مرنًا في التحالفات، لكنه يفتقد للتماسك السياسي ، ترتبط فرصه بالنجاح بنفوذه في دوائر معينة، لكنه غير مرشح لزعزعة الخريطة العامة الشيعية او الوطنية كونه محلي و محدود التأثير الوطني كذلك يراهن أسعد العيداني بهذا التحالف لبناء بديل مستقل من داخل الشيعة، والحصول على دعم مقتدى الصدر رجل الدين الشيعي بان يكون خيارًا محتملاً لرئاسة الوزراء القادمة في حال قرر دعم شخصية غير مؤطرة ، ومن المتوقع ان يحصد أغلبية مقاعد محافظة البصرة .

غياب التيار الصدري المتوقع ستكون له تداعيات مباشرة على شكل الخارطة السياسية داخل البيت الشيعي، إذ يُعد التيار من أكبر الكتل السياسية وأكثرها تنظيمًا جماهيريًا، وغيابه سيترك فراغًا يصعب ملؤه بالكامل من قبل القوى الأخرى

– التيار الصدري

لم يُعلن التيار الصدري مع غلق باب التحالفات من قبل المفوضية العليا للانتخابات موقفًا رسميًا من المشاركة في انتخابات ٢٠٢٥م، غير أن الظروف والمؤشرات والمواقف السابقة لزعيم التيار، مقتدى الصدر تعزز من فرضية استمرار المقاطعة السياسية التي بدأها منذ عام ٢٠٢٢م، ففي أعقاب الأزمة السياسية التي تلت انتخابات ٢٠٢١م، وانسحاب الصدر من البرلمان وتخليه الطوعي عن ٧٣ مقعدًا كانت تمثل الكتلة الأكبر، بات من الواضح أن "الاعتزال السياسي" أصبح أداة تكتيكية يعتمدها الصدر لإعادة تشكيل قواعد الاشتباك السياسي، من خارج المؤسسات الرسمية هذه المرة، بعد أن كانت داخلها لعقود.

ويتمثل السيناريو الأكثر ترجيحًا، هو عزوف التيار الصدري عن المشاركة لا كمرشحين، ولا حتى من خلال دعم أو توجيه أنصاره للتصويت لأي من القوائم المنافسة، خصوصاً تلك المرتبطة بالإطار التنسيقي أو المتحالفة مع رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني. ويعود ذلك إلى أن التيار يعتبر السوداني امتدادًا لتوازنات ما يُعرف بـ"الإطار التنسيقي"، لا سيما وأن حلفاء السوداني المباشرين مثل فالح الفياض او غير مباشرين كقيس الخزعلي ، هم خصوم تقليديون للصدر، سواء في الرؤية العقائدية أو في الممارسة السياسية.

و غياب التيار الصدري المتوقع ستكون له تداعيات مباشرة على شكل الخارطة السياسية داخل البيت الشيعي، إذ يُعد التيار من أكبر الكتل السياسية وأكثرها تنظيمًا جماهيريًا، وغيابه سيترك فراغًا يصعب ملؤه بالكامل من قبل القوى الأخرى، رغم محاولاتها الحثيثة، فمثلا تحالف السوداني، رغم تمدده المؤسسي، لا يملك القدرة التنظيمية أو القاعدة الشعبية التي يتمتع بها التيار الصدري، في حين يسعى ائتلاف دولة القانون إلى استعادة حضوره بعد سنوات من التراجع، لكنه يفتقر إلى الديناميكية الجماهيرية التي لطالما ميزت جمهور الصدر ، وبالتالي فإن هذا الفراغ سيؤدي إلى اختلال في التوازنات الداخلية الشيعية، من شأنه أن يُضعف شرعية أي حكومة تُشكّل لاحقًا من دون تمثيل التيار الصدري، أو في ظل مقاطعته العلنية. كما أن استمرار الصدر في موقفه المقاطع قد يفتح الباب أمام موجات من العزوف الشعبي عن التصويت، خاصة في المناطق التي يهيمن عليها أنصاره، ما سيؤدي إلى تراجع المشاركة الانتخابية الكلية، وبالتالي المساس بشرعية العملية الديمقراطية ذاتها.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن الصدريين لن يصوّتوا بأي حال من الأحوال لصالح تحالف السوداني، نتيجة العداء السياسي مع شركائه في الإطار، فإننا نكون أمام مشهد سياسي يميل إلى الانقسام لا الانسجام، وإلى التصدع داخل مكون كان يُفترض به أن يشكّل الكتلة القائدة للعملية السياسية بعد انسحاب التيار الصدري من السباق.

باختصار، مقاطعة التيار الصدري المتوقعة لا تُعد موقفًا سلبيًا بقدر ما هي مناورة محسوبة، تهدف إلى إرباك التوازنات التقليدية وإعادة تعريف مفهوم "الشرعية الشعبية" خارج أطر البرلمان. إلا أن هذه المقاطعة، إن استمرت، لن تمر دون أثمان، أبرزها هشاشة العملية السياسية، وتراجع مصداقية التمثيل النيابي، واحتمالية تصاعد أشكال الاحتجاج السياسي خارج صناديق الاقتراع.

مما تقدم يتضح لنا ان المشهد الشيعي الانتخابي يتسم بالجمود القيادي واستمرار الشخصيات التقليدية المالكي، الحكيم، العامري، وسط ضعف واضح في التجديد السياسي أو الحزبي، اما التحالفات الجديدة – رغم تنوعها – إنما هي انعكاسًا لتكتيكات محلية ومرحلية، أو محاولات شخصية لم تترسخ بعد على مستوى المشهد السياسي العراقي، كما أن عدم تسجيل بعض القوى الشيعية للمشاركة يعمق هذا الجمود، ما ينذر بتكرار التوازنات السابقة دون اختراق يُذكر، ما لم تحدث مقاطعة شعبية واسعة أو تغيير في موقف التيار الصدري، كذلك فان القوى الشيعية التقليدية تسعى رغم فقدانها جزءاً من شعبيتها، لإعادة تثبيت أوزانها داخل الخارطة السياسية، عبر أدوات مألوفة كالتعبئة العشائرية والإنفاق الانتخابي، وهي وسائل ثبت تأثيرها سابقًا، لكنها تواجه اليوم تراجعاً في المصداقية بين جمهور يتجه تدريجياً نحو سلوك انتخابي أكثر نقدية ، الأسماء والزعامات القديمة لا تزال تراهن على الولاء المحلي والأدوات الريعية المباشرة، دون أي تجديد حقيقي في الخطاب أو الهيكل التنظيمي.

ب. أبرز التحالفات السنية

– تحالف السيادة

يرأس التحالف خميس فرحان الخنجر، ويضم أربع قوى حزبية رئيسية، أبرزها حزب السيادة وتيار المواطنة ، برز تحالف السيادة كأكبر تحالف سني بعد انتخابات ٢٠٢١، حين كان يضم الخنجر والحلبوسي معًا، لكن سرعان ما تفكك هذا التحالف مع انفصال الحلبوسي وتشكيله لتحالف "تقدم" ، بعد هذا الانقسام، بقي الخنجر القائد الوحيد لتحالف السيادة، محتفظًا بنفوذه السياسي والعشائري في مناطق الأنبار وصلاح الدين، مستندًا إلى علاقاته الإقليمية مع دول مثل تركيا وقطر، وخبرته في إدارة التحالفات والتفاوض البرلماني ، ويتمتع تحالف السيادة بخطاب سياسي يتركز على المطالبة بحقوق السنة في الأصل، لكنه حاول تبني لغة وطنية براغماتية في المحافل الرسمية ، بعد

انشقاق الحلبوسي، تراجعت قوته التنظيمية، لكنه لا يزال يتمتع بنفوذ واقعي في عدة محافظات غرب العراق ، وله القدرة على التحالف أو التنسيق مع قوى أخرى ؛ اما طبيعة التحالف تجمع بين البعد المكوناتي والبراغماتية والتموضع التفاوضي، وفرص نجاحه تبقى معقولة إلى متوسطة، خاصة إذا ما استطاع الحفاظ على كتلته، أو حظي بدعم إقليمي أو دخل بتحالفات انتخابية أوسع .

– تحالف تقدم

يرأسه محمد ريكان الحلبوسي رئيس البرلمان السابق، الذي انسحب بشكل تام من تحالف السيادة ليؤسس تحالفه السياسي المستقل "تقدم". ويضم التحالف حزب تقدم، وعددًا من النواب والمستقلين من الأنبار، بغداد، وصلاح الدين، بدعم واضح من نخب تكنوقراطية وإدارية من المحافظات التي ينتشر فيها، يركّز هذا التحالف على خطاب مؤسساتي حديث يُعلي من شأن الإدارة والبناء والتنمية، ويتبنّى مقاربة أكثر انفتاحًا على القوى الشيعية والمدنية، مع التركيز على الاعتدال الوطني وتجاوز الطائفية الصريحة، رغم أن تركيبته ما تزال تمثل البيئة السنية غالبًا ، يعد تقدم هو الأكثر تنظيمًا بين التحالفات السنية، ويحظى بتأييد واضح في المناطق الحضرية خصوصًا الأنبار قيادته التنفيذية القوية، وظهور الحلبوسي كزعيم سياسي مدني نسبيًا، تعزز من صورته العامة، وكذلك يركّز على التنمية والتحالفات العابرة، وفرص نجاحه مرتفعة خاصة إذا حافظ وواصل خطابه المؤسساتي، ونسّق مع شركاء مدنيين أو معتدلين من الشيعة أو الكرد.

– تحالف عزم

يرأس تحالف عزم السياسي مثنى عبد الصمد محمد السامرائي، ويضم أحزابًا أبرزها: حزب العزم المدني وكتلة عراق النصر والسلام، نشأ هذا التحالف كبديل لتحالف السيادة، خاصة بعد تصاعد الخلافات والانقسام السياسي بين زعامات القوى السنية الرئيسية، وتحديدًا بين خميس الخنجر ومحمد الحلبوسي في انتخابات العام ٢٠٢١م، ويمثل تحالف عزم حالة من التفاعل السياسي الاضطراري، فهو تحالف تكتيكي في نشأته ووظيفي في أدائه، لا يحمل مشروعًا سنيًا موحدًا أو رؤية إصلاحية واضحة. يركّز على مناطق محددة مثل صلاح الدين (وتحديدًا في بيجي، الشرقاط، وتكريت وسامراء) إضافة إلى أجزاء من نينوى، حيث توجد له بيئة عشائرية ومناطقية ، ويحمل التحالف طابعًا سنيًا مناطقيًا، ويُستخدم كأداة موازنة داخل المشهد السني، سواء من قبل أطراف داخلية أو كجزء من استراتيجية أوسع لقوى شيعية (كقوى الإطار التنسيقي) لتفتيت القوة السنية التقليدية، ولا يتبنّى خطابا إصلاحيا أو أيديولوجيا، إنما يسعى إلى الحصول على مقاعد برلمانية كافية تسمح له بلعب دور تفاوضي في الحكومة ومؤسسات الدولة ؛ فرص نجاح تحالف عزم متوسطة إلى محدودة، لكن من غير المرجح أن يتصدّر المشهد أو يقود القوى السنية ويمكن اعتباره تحالفًا تكتيكيًا في بنيته وتحركاته السياسية.

– تحالف الحسم الوطني

يرأسه ثابت محمد سعيد، ويضم خمسة أحزاب أبرزها: حركة حسم للإصلاح، حزب الوفاء، وحزب الحل. ولا يُعرف عن هذا التحالف أنه يحمل شخصية قيادية ذات حضور وطني أو إعلامي، بل يقوم على شخصيات محلية

وعشائرية، أغلبها من نينوى، الأنبار، وصلاح الدين ، التحالف هو أحد النماذج السياسية التي تُعبّر عن التمثيل الوظيفي والمناطقي أكثر من كونه مشروعًا سياسيًا وطنيًا ، ولا يمتلك بنية حزبية راسخة، ولا قاعدة جماهيرية كبيرة، ويُستخدم غالبًا كتحالف مؤقت أو كأداة ضغط ضمن الصفقات السياسية بعد الانتخابات ، ولا يحمل الحسم طابعًا أيديولوجيًا واضحًا، لكنه يعيد ترتيبه عمليًا ضمن البيئة السنية بحكم الجغرافيا والمرشحين ، هذا التحالف يحاول دخول البرلمان بعدد محدود من المقاعد ثم الانضمام إلى كتل أكبر في مشهد ما بعد اعلان نتائج الانتخابات للعام ٢٠٢٥م، اما فرص نجاحه محدودة جدًا ما لم يتم الاستثمار فيه من قبل قوى سنية أو شيعية كبرى لأغراض التوزيع الانتخابي، أو للتحكم بالمقاعد "المتبقية" بعد تشتت الأصوات في بعض الدوائر.

ج. أبرز الأحزاب الكردية:

الحزب الديمقراطي الكردستاني

يرأس الحزب مسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان السابق، ويهيمن الحزب على محافظتي أربيل ودهوك، ويسيطر إداريًا على رئاسة الإقليم وحكومته، وله نفوذ سياسي وأمني واقتصادي واسع، يمثل الحزب الديمقراطي الكردستاني القوة الكردية الأكبر والأكثر تنظيمًا، ويحمل إرثًا تاريخيًا وثقلًا عشائريًا – نضاليًا طويلًا منذ الخمسينات، يتمتع الحزب بجهاز حزبي قوي، وأذرع اقتصادية وأمنية مؤثرة، ويمتلك علاقات إقليمية متميزة، خاصة مع تركيا وبعض الأطراف الخليجية.

يواجه الحزب في انتخابات ٢٠٢٥م، ضغوطًا تنفيذية وتحالفية، فهناك احتقان شعبي بسبب التدهور الاقتصادي وضعف الخدمات للحكومة التي يرأسها مسرور بارزاني ، واستياء من أسلوب الحكم الفردي داخل الإقليم، أما تحالفيا مع الاحزاب الكردية فهو يُواجه انتقادات من الاتحاد الوطني وحركة الجيل الجديد تتعلق بشفافية الانتخابات واستحواذه على السلطة في أربيل ودهوك، رغم ذلك، يحتفظ الحزب بقاعدة انتخابية راسخة، ويُتوقع أن يحصد غالبية المقاعد في معاقله، لكنه يواجه صعوبات في كركوك والمناطق المتنازع عليها بسبب النزاع السياسي والقانوني مع بغداد اما فرصه بالفوز مرتفعة، لكنه قد يخسر بعض المقاعد لصالح الجيل الجديد والمعارضة في المدن .

– الاتحاد الوطني الكردستاني

يراسه بافل جلال الطالباني ويتمركز في محافظة السليمانية وأجزاء من كركوك وحلبجة، وله نفوذ قوي أمنيًا ومؤسساتيًا في تلك المناطق، ويمثل القوة السياسية الكردية الثانية تاريخيًا، وقد تأسس على يد جلال الطالباني كبديل عن النزعة العشائرية التي يمثلها الحزب الديمقراطي ؛ يعاني الحزب من أزمات داخلية تنظيمية منذ وفاة الطالباني، وتفاقمت الخلافات مع الجناح الإصلاحي بقيادة لاهور شيخ جنكي، الذي تم إبعاده من المشهد بشكل حاد ، رغم ذلك، لا يزال الاتحاد يحتفظ بقوة انتخابية في السليمانية، ويستفيد من شبكة مصالحه الأمنية والبيروقراطية في المناطق الخاضعة له، وكذلك من تحالفاته داخل بغداد، لا سيما قربه التقليدي من بعض قوى الإطار التنسيقي ، كذلك يواجه الاتحاد ضغوطًا من حركة الجيل الجديد في السليمانية، ويُتوقع أن يخسر جزءًا من قاعدته هناك لصالح الشباب والمستقلين، لكنه قد يعوض ذلك بتحالفاته على المستوى الوطني، وبخصوص فرصه بالفوز جيدة في السليمانية، مقبولة في كركوك، ضعيفة في أربيل لكن يواجه تحديات كفقدان الكاريزما المركزية، الانقسام الداخلي، صعود الجيل الجديد .

– حركة الجيل الجديد

يرأس الحركة شاسوار عبد الواحد وتتركز في السليمانية، مع محاولات اختراق في أربيل ودهوك، وتحظى بحضور متزايد في المدن والجامعات، تمثل حركة الجيل الجديد الحركة الأحدث والأكثر ديناميكية في كردستان، تأسست كرد فعل شعبي على ما اعتُبر فسادًا واحتكارًا للسلطة من قبل الحزبين الكرديين التقليديين (الديمقراطي والاتحاد). يقودها شاسوار عبد الواحد، رجل أعمال وناشط إعلامي يمتلك قناة NRT المؤثرة، وقد نجح في استقطاب شريحة واسعة من الشباب، المثقفين، والناقمين على الوضع القائم، رغم تعرضها لحملات تضييق واتهامات داخل الإقليم، استطاعت الحركة فرض نفسها في انتخابات سابقة، ومرشحوها معروفون بجرأتهم في البرلمان. في انتخابات ٢٠٢٥م، تتجه الحركة لتوسيع تمثيلها، مستفيدة من موجة الغضب الشعبي والتشكيك المستمر في نزاهة حكم الحزبين الكبيرين، ويعد تحالف الجيل الجديد تحالفًا مدنيًا – إصلاحيًا – شعبويًا، يسعى لتغيير شكل الحكم في كردستان، ويُحتمل أن يكون بيضة القبان داخل الإقليم وفي البرلمان العراقي، خاصة إذا ارتفعت نسب المشاركة، فرصه بالفوز جيدة في المدن والوسط الشبابي، لكنها محدودة في المناطق العشائرية.

من الناحية السياسية، يمتلك الحزبين الديمقراطي والاتحاد، فرصًا جيدة في الانتخابات المقبلة، حيث من المتوقع أن يحصلا على مراكز متقدمة بفضل تاريخهما وتأثيرهما العميق في المشهد الكردي، وفي سياق ما بعد الانتخابات، يرتقب أن تستمر مفاوضات بين مسعود بارزاني رئيس الديمقراطي الكردستاني، وبافل رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، من أجل ترتيب البيت الكردي بشكل أكثر اتساقًا وتناغمًا، بما يضمن التمثيل الأمثل لقضايا الإقليم ويعزز موقفهم التفاوضي داخل بغداد.

د. أبرز التحالفات المدنية

تحالف البديل

يرأس هذا التحالف عدنان عبد خضير الزرفي، وهو شخصية سياسية معروفة بإدارته لمحافظة النجف سابقًا مرشح سابق لرئاسة الوزراء في العام ٢٠٢٠ م، ويُعد من الوجوه البارزة في التيار المدني العراقي ممن حاولوا المزاوجة بين البُعد الإداري والخطاب الوطني غير الطائفي، ويضم التحالف ١١ حزبًا، من أبرزها الحزب الشيوعي العراقي برئاسة رائد فهمي، وحزب الاستقلال الوطني برئاسة سجاد سالم، وحزب البيت الوطني برئاسة حسين الغرابي.

يرتكز التحالف على خطاب مدني تكنوقراطي يرفض الطائفية، ويُروّج لفكرة الدولة المدنية القائمة على المواطنة المؤسسات، سيادة القانون، ومحاربة الفساد ؛ وجمهور هذا التحالف من الطبقة الوسطى، النخب المثقفة، وشرائح من الشباب الذين فقدوا الثقة بالأحزاب الدينية والطائفية التقليدية، ومن حيث الانتشار، يتمتع تحالف البديل بحضور رمزي في محافظات حضرية مثل النجف، بغداد، والناصرية، وهي بيئات كانت مهدًا

لحراك تشرين والمدّ المدني الذي برز بعد ٢٠١٩م، إلا أن التحالف يعاني من ضعف في التمويل السياسي، وغياب الماكينة الانتخابية مقارنة بالأحزاب الإسلامية أو العشائرية، ما يحد من انتشاره في المناطق الريفية أو ذات الطابع العشائري. يعد التحالف وطنيًا – مدنيًا في جوهره، ويُحاول كسر هيمنة القوى التقليدية، إلا أن قدرته على التأثير محدودة وذات طابع نوعي تتوقف على نسبة المشاركة الانتخابية للطبقات المستقلة والناخبين الشباب، وهو ما يبقى محل اختبار في كل دورة انتخابية. فرص نجاحه جيدة في المدن الكبرى، خاصة في النجف وبغداد، ضمن الدوائر التي يتواجد فيها جمهور مدني، كما يراهن التحالف الذي رشح رئيسه عدنان الزرفي بالحصول على منصب رئيس الوزراء امام اي لحظة تسوية داخلية او خارجية.

– التحالف المدني الديمقراطي

يرأس هذا التحالف علي كاظم عزيز الرفيعي، وهو شخصية أكاديمية وناشط معروف في الساحة المدنية ومقرّب من قوى الاحتجاج ومراكز الدراسات المستقلة ، التحالف يضم عدة حركات مدنية، أبرزها: التيار الاجتماعي الديمقراطي، المبادرة الوطنية موطني، والأفق المتجدد، يندرج هذا التحالف في خانة التحالفات المدنية الديمقراطية التي تُطالب بإصلاح النظام السياسي عبر بناء دولة مدنية لا تعتمد على المحاصصة الطائفية أو القومية، يركّز على ملفات الحريات، العدالة الاجتماعية، حقوق الإنسان، والمساءلة الديمقراطية، ويستند إلى قاعدة من الناشطين والمثقفين وأساتذة الجامعات، ولا يمتلك التحالف هيكلًا تنظيميًا تقليديًا كالأحزاب الكبرى، ولا يعتمد على دعم عشائري أو خارجي، بل على العمل النقابي والتحشيد المدني، لذلك فإن قوته تظل محصورة في بيئات معينة، خصوصًا في مناطق مثل بغداد، واسط، النجف، وبعض دوائر الجنوب، لكنها لا تمتد بسهولة إلى محافظات مثل نينوى، الأنبار، أو صلاح الدين.

تحالف الرفيعي يُعد من التحالفات النوعية – الإصلاحية، التي تؤسس لحضور مدني طويل الأمد أكثر من كونها قوى انتخابية ظرفية، ورغم أن فرصه في الفوز بعدد كبير من المقاعد تبقى ضعيفة، إلا أنه يُشكل قيمة مضافة في الخطاب العام والتوازن الوطني، ويمكن أن يتحول إلى شريك سياسي مهم في مرحلة ما بعد الانتخابات إذا توزعت القوى التقليدية ولم تنفرد بالقرار، اما فرص نجاحه قائمة في دوائر حضرية ووسط نخب المتعلمين والناشطين، لكن ضعيفة في البيئات التقليدية .

مما تقدم فإن التحالفات المدنية والعلمانية تعاني من ضعف القاعدة الجماهيرية، ولا تزال رهينة تصويت نخبوي محدود التأثير. تبقى فرصها في التأثير ضعيفة ما لم تنجح في اجتذاب الطبقة الوسطى، وخصوصًا فئة الشباب المستقل، بخطاب واقعي وبرامج ملموسة. ويتمثل التحدي الأكبر أمام هذه القوى في قدرتها على مخاطبة "الأغلبية الصامتة"، وتحويل السخط الشعبي إلى تصويت واعٍ.

> **يعد التحالف وطنيًا – مدنيًا في جوهره، ويُحاول كسر هيمنة القوى التقليدية، إلا أن قدرته على التأثير محدودة وذات طابع نوعي تتوقف على نسبة المشاركة الانتخابية للطبقات المستقلة والناخبين الشباب**

التوظيف الخارجي للتحالفات:

– إيران

تعد ايران مهندسة التحالفات الشيعية وتحديد من يكون رئيسا للوزراء منذ العام ٢٠١٠م، خصوصا وان مشروعها تجاه العراق بعد ٢٠٠٣م، استند على ملء الفراغ الذي أحدثه سقوط النظام السابق وعلى ضرورة التفوق الشيعي في الحكم، ولذلك ضغطت ايران مع كل انتخابات على التحالفات الشيعية لأجل توحيد صفوفها مستندة إلى شبكة من الأحزاب والميليشيات الموالية لها، هذه المعطيات أخذت تظهر من جديد للدور الإيراني في العراق لكن وفق منهج جديد لإيران اخذ بنظر الاعتبار طبيعة المتغيرات في المنطقة وسياسات الضغط القصوى التي قادتها إدارة ترامب ، وتزايد الرفض الشعبي العراقي للتدخل الإيراني .

لقد شكلت الصراعات والانقسام داخل البيت السياسي الشيعي مصدر قلق من ايران أن يؤدي ذلك الى فقدانها زمام المبادرة في العراق ، سيما وهي تعرضت الى هزيمة مشروعها في لبنان وسوريا واليمن ، لذا كانت زيارة قائد قوة القدس اسماعيل قاآني الى بغداد في أيار ٢٠٢٥م، في جزء منها هو ترتيب التحالفات الشيعية والتفاهم ما بين الاحزاب والأجنحة السياسية للمليشيات حول بنية هذه التحالفات وتوزيع القوى داخلها وحدود انتشارها الانتخابي، اذ ان عدم الترتيب المعتاد قبل كل انتخابات قد يؤدي الى الانقسامات ومن ثم إلى تشتيت الأصوات الشيعية في الانتخابات، وخلق فرص أمام القوى السياسية المعتدلة أو الوطنية المستقلة لاختراق الساحة السياسية، مما يعكس تراجع القبضة الإيرانية التقليدية، ونتيجة لذلك انقسم الاطار التنسيقي الى ١٠ تحالفات سياسية مع وجود احزاب الظل المدعومة من القوى الشيعية التقليدية، لكن هذا لا يعني ذهابهم ما بعد ظهور النتائج الى خارج المظلة الشيعية بل بالعودة مرة اخرى للتحالف تحت عنوان الاطار التنسيقي للحفاظ على قوتهم ونفوذهم وسيطرتهم على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا ما صرح به قائد ميليشيا عصائب الحق عندما قال « أصوات الاطار ستصب في نفس الاناء بعد الانتخابات .. هذا اتفاق “ .

ان نظرة عميقة للتأثير الايراني على مدى سنوات لا يذهب مع فرضية ايرانية يتم التسويق لها من حلفائها في العراق على انها اصبحت ذات نفوذ محدود او انها لا تتدخل في الشأن السياسي او الانتخابي العراقي، والعكس هو الصحيح ولذلك ستكون إيران أكثر تدخلا وانغماسا بملف الانتخابات العراقية مما سبق، لما ما تشعر به إيران من ان الخارطة السياسية القادمة قد تحدد طبيعة الوجود الايراني في العراق.

– تركيا

برزت تركيا كمنافس جيوسياسي في الساحة العراقية في معادلة والانتخابات، وهو ما يعكس تغيرًا في موازين القوى الإقليمية، وبرز هذا الدور بشكل رسمي خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الى بغداد في نيسان ٢٠٢٤م، اذ القت هذه الزيارة الضوء بشكل اكبر على الدور الذي تلعبه تركيا

في القرار السياسي للمكون السني، وقدرتها على توحيدهم تحت مظلة إقليمية موازية للمظلة الايرانية التي يجتمع حولها أغلب القوى والاحزاب والفصائل المسلحة الشيعية، ومع تصاعد مديات النفوذ التركي في منطقة الشرق الاوسط خلال السنوات الخمس الماضية، شكل العراق هدفًا مهمًا في سياسة التوسع التركية، إلا أن فوز اردوغان بولاية رئاسية جديدة بعد انتخابات ٢٠٢٣م، جعل ملف العلاقة مع السنة يصبح أولوية بالنسبة له وطاقمه في الدولة التركية وجعل هذا الملف محط رهان خارجي لقياس مستوى القوة الاقليمية لها في المنطقة وايضا للحصول على مكاسب اقتصادية كبيرة، وما ساهم بهذا الصعود هو وجود عوامل عديدة تمكن تركيا من ذلك؛ فقد وجدت تركيا ان الخوف المتصاعد سنيا من الابتلاع الايراني لهم في ظل هيمنة ايران على الماسكين بالقرار السياسي من الشيعة والاختلاف الديني – الطائفي معها، فضلاً عن دعم إيراني كامل للمليشيات المسلحة الشيعية المتواجدة بعد سنوات من انتهاء الحرب على تنظيم داعش في المحافظات السنية والذي ضاعف منسوب القلق من احكام القبضة الشيعية على المكون السني، لذا كان ممثلي السنة بحاجة لحماية دولة اقليمية موازية للثقل الايراني، كذلك فأن تركيا أقرب من إيران إلى المجتمع الدولي ويمكن أن تقدم لهم ضمانات أكثر من أي قوة إقليمية أخرى، وهذا ما قدم مبررا لان تظهر تركيا كدولة سنية اقليمية تستطيع توحيد سنة العراق تحت رايتها، وتعمل على صياغة خارطتهم السياسية وتحالفاتهم الانتخابية .

تاريخيا عمدت تركيا الى احتواء الخلافات التي ظهرت بين خميس الخنجر رئيس حزب السيادة ومحمد الحلبوسي رئيس حزب تقدم، أقوى زعيمين سياسيين بالوسط السني بعد نتائج انتخابات عام ٢٠٢١م، اذ ساهم اردوغان بوضع خارطة تحالف سني بعد اكثر من زيارة لهاتين الشخصيتين الى انقرة والتي انهت التصادم بينهما بالشكل الذي اظهر تركيا كدولة إقليمية سنية ضامنه لتقاسم السلطات والمناصب للأحزاب السنية في العراق وفق مبدأ المحاصصة؛ إن الاتجاه شمالا نحو تركيا من قبل الاحزاب السنية ، لم يكن ليحدث لولا شعور سنة العراق بتراجع دور الدول العربية والخليجية في ان تكون الراعية للأحزاب والقوى والشخصيات السنية، فالمملكة العربية السعودية، الدولة الاسلامية الاولى في العالم والتي تعد مرجعا للدول السنية، سياساتها الخارجية مع العراق لا تقوم على اساس التدخل في الشؤون الداخلية وسياستها تقوم على التعامل مع الدولة وليس المكونات، اما بقية الدول العربية فلم تعد راغبة بالتدخل ، وهذا جعل الزعامات الممثلة للمكون السني تلجأ لتركيا والرهان عليها في عدد من الملفات .

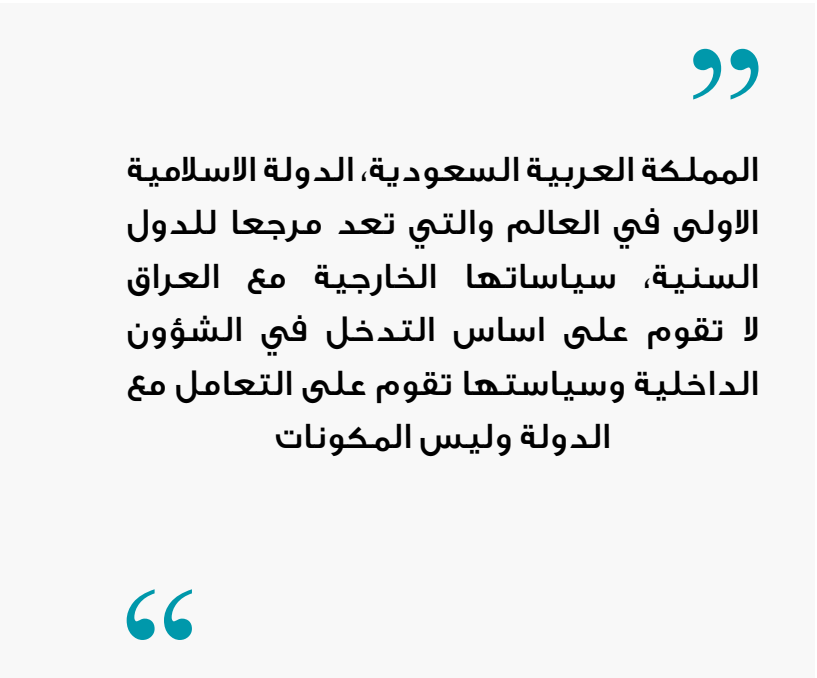

المملكة العربية السعودية، الدولة الاسلامية الاولى في العالم والتي تعد مرجعا للدول السنية، سياساتها الخارجية مع العراق لا تقوم على اساس التدخل في الشؤون الداخلية وسياستها تقوم على التعامل مع الدولة وليس المكونات

وعلى الرغم من عدم وجود مؤشرات معلنة لتدخل تركي اولي في صياغة التحالفات للقوى السياسية السنية في العراق، الا ان الثابت انها حاضرة من خلال قنوات خلفية لجمع الاحزاب والشخصيات بهدف الاستعداد لمرحلة ما بعد النتائج للانتخابات التشريعية المقبلة او الى لحظة متغيرات قد تحدث للعملية السياسية في العراق.

وبناء على كل ما تقدم تشير المعطيات الاستراتيجية إلى أن التحالفات المقبلة تُصاغ، في جوهرها، لصالح الأحزاب التقليدية القائمة وعلى أسس طائفية، حيث تُظهر التعديلات التي أُدخلت على عدد من التحالفات الانتخابي ميلاً واضحًا لصالح الكتل الكبرى، بما يُضعف من فرص التحالفات المستقلة او المدنية، في المقابل، تتزايد احتمالات المقاطعة الشعبية الواسعة، خاصة مع تنامي مشاعر الإحباط العام، وهو ما يُنذر بتراجع أكبر في نسب المشاركة مقارنة بانتخابات عام ٢٠٢١م، غير أن التحديات لا تقتصر على الجوانب الإجرائية أو الحزبية فحسب، بل تمتد في العمق إلى أزمة بنيوية مشتركة تواجهها مختلف التحالفات السياسية، تتجسّد في أزمة ثقة متفاقمة بين الناخب والمشهد السياسي، نتيجة إعادة التحالفات تدوير الوجوه ذاتها، وتكرار الخطابات ذاتها، وانعدام أي تجديد حقيقي في مضمون العملية السياسية، وفي هذا المناخ، تبدو التحالفات و البرامج الانتخابية الجادة غائبة بشكل كبير ، لتحل محلها شعارات طائفية أو وعود خدمية سطحية لا تتجاوز نطاق الاستهلاك الانتخابي المؤقت ، ومن هنا، فإن ما تذهب إليه التحالفات لانتخابات ٢٠٢٥م، ليس لحظة تحوّل مؤسساتي ، بل محطة لإعادة التموضع السياسي ضمن الإطار القائم.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre
Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center
Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium